المبحث الثالث :أساليب البنك المركزى للتحكم فى الائتمان :

إن التأثير على حجم الائتمان أو اتجاهه يعتبر من أهم العوامل التى تؤثر على النشاط الاقتصادى، حيث يزيد وينخفض بزيادته أو نقصانه. فتدخل البنك المركزى للتأثير على أو التحكم فى العرض الكلى للنقود ـ« كهدف أساسى » للسياسة النقدية والائتمانية- يعد من أهم الوظائف التى تقوم بها البنوك المركزية فى الوقت الحالى بغرض تحقيق الثبات النسبى فى مستوى الأسعار بما يحافظ على القوة الشرائية للنقود ويعمل على تحقيق الاستقرار فى مستوى التشغيل والدخل القومى.

والوسائل أو الأساليب التى يمكن للبنك المركزى أن يتدخل بها فى التأثير على الائتمان متعددة؛ فبعضها وسائل كمية تهدف إلى التأثير على حجم الائتمان دون تمييزها وبعضها وسائل كيفية تميز بين الأنشطة المختلفة فتزيد من الائتمان المتجه إلى نشاط معين أو تحد من ذلك المتجه إلى نشاط آخر(٨٥). ومن أهم تلك الأساليب:

أولا – تغيير سعر الخصم «سياسة سعر البنك» :

سعر البنك هو سعر الفائدة التى تتحمله البنوك التجارية عند الاقتراض من البنك المركزى، وكذلك هو سعر الخصم الذى تتحمله البنوك التجارية عند إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزى أو إعادة بيع ما لديها من سندات حكومية أو أذونات(٨٦).

وقد نص قانون البنوك والائتمان على أن يتولى البنك المركزى عقد عمليات ائتمان مع البنوك طبقا للشروط والأوضاع التى يحددها وكذلك تحديد أسعار الخصم حسب طبيعة هذه العمليات وآجالها ومقدار الحاجة إليها وفقا لسياسة النقد والائتمان(٨٧).

ويؤثر البنك المركزى فى حجم الائتمان باستخدام هذه الأداة من ناحيتين:

الأولى: أن تغيير سعر البنك سيؤدى إلى تغيير فى حجم الاحتياطيات النقدية المتاحة لدى البنوك التجارية وبالتالى تؤثر مباشرة فى مقدرتها على خلق الودائع.

والثانية: أن تغيير هذا السعر سيحدد مستوى النفقة التى تتحملها البنوك التجارية للحصول على الائتمان – أى الموارد النقدية من البنك المركزى- وهذا بدوره يدفع البنوك إلى نقل هذا الأثر إلى عملائها من الأفراد والمشروعات.

وبناء على ذلك، ففى أوقات الكساد يخفض البنك المركزى سعر الخصم وذلك يدفع البنوك التجارية إلى الاقتراض منه مما يؤدى إلى زيادة مقدرتها على خلق الائتمان وإلى تخفيضها لسعر الفائدة على القروض التى تقدمها لعملائها مما يشجع هؤلاء العملاء على زيادة اقبالهم على الاقتراض وتؤدى زيادة العرض من النقود إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة الإنتاج والتشغيل ومن ثم يرتفع مستوى النشاط الاقتصادى ويخرج الاقتصاد القومى من حالة الكساد.

والعكس يحدث فى أوقات التضخم حيث يقوم البنك المركزى برفع سعر الخصم مما يؤدى إلى الحد من اقبال البنوك التجارية على الاقتراض منه. وفى نفس الوقت، تضطر هذه البنوك إلى رفع سعر الفائدة على القروض التى تقدمها لعملائها مما يؤدى إلى انخفاض اقبال هؤلاء العملاء على الاقتراض ونتيجة لذلك ينخفض الإنفاق النقدى وينخفض بالتالى مستوى النشاط الاقتصادى وبالتالى تخف حدة التضخم(٨٨).

وبالتالى يعتبر سعر الخصم وأسعار الفائدة الدائنة والمدينة من أكثر أدوات السياسة النقدية والائتمانية فاعلية فى التاثير على المعروض النقدى لما لها من تأثير وضح على حجم الادخار المحلى من ناحية وعلى حجم الائتمان الممنوح من البنوك من ناحية أخرى(٨٩).

ثانيا - تغيير نسبة الاحتياطى النقدى :

تعد هذه الأداة من أفضل الوسائل التى يمكن أن يستخدمها البنك المركزى للرقابة على الائتمان. حيث إن هذه النسبة تعتبر من أهم المحددات الرئيسية لمقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. والعلاقة بين هذه النسبة والمقدرة على خلق الائتمان علاقة عكسية، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما قلت المقدرة القصوى للبنك التجارى على منح الائتمان، والعكس صحيح(٩٠).

ويهدف البنك المركزى المصرى من هذه النسبة بالدرجة الأولى إلى الارتفاع بدرجة الأمان والضمان لأموال المودعين عند تعرض البنك التجارى لحالة تدهور فى مركزه المالى، كما يهدف البنك المركزى أيضا من هذه النسبة إلى الحد من قدرة البنوك على منح الائتمان حيث يرفع هذه النسبة عندما يرغب فى تحقيق ذلك(٩١). وتلتزم البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال بأن تحتفظ لدى البنك المركزى المصرى وبدون فائدة بأرصدة دائنة بنسبة لاتقل عن ١٥٪ مما لديها من أرصدة الودائع بالجنيه المصرى تحتسب وفقا لما يلى(٩٢) :

١ - يكون بسط النسبة من الأرصدة المتحفظ بها لدى البنك المركزى بالجنيه المصرى وفقا لما تظهره سجلات البنك المركزى، مستبعدا منها رصيد حساب البنك المركزى المخصص للتمويل الذى لايقابله نقدية بخزائن البنك.

٢ - يكون مقام النسبة من إجمالى ودائع العملاء بالجنيه المصرى.

٣ – يكون توقيت الأرصدة المدرجة فى بسط النسبة لاحقا لتوقيت الأرصدة فى مقام النسبة بفترة أسبوعين.

٤ – تحتسب النسبة على أساس المتوسط اليومى لأيام العمل الفعلية خلال الأسبوع.

ثالثا – تغيير نسبة السيولة النقدية :

ألزم قانون البنوك والائتمان البنوك التجارية بنسبة سيولة كحد أدنى من مجموع الودائع وذلك لضمان قدر معين من السيولة فى أصول البنوك لكى تتمكن من مقابلة طلبات الدفع.

ويقصد بالسيولة النقدية بصفة عامة أنها المقدرة على الوفاء بالالتزامات فى الحال بما يضمن سير النشاط بدون مشاكل ولا معوقات(٩٣).

ومن هنا فيهدف البنك المركزى المصرفى من هذه النسبة إلى تجنب البنوك لأزمات السيولة المفاجئة وتأمين قدرتها على مواجهة طلبات الدفع التى قد تتعرض لها فى أى وقت(٩٤). أما الهدف من هذه النسبة فى الوقت الحاضر– بالإضافة إلى الهدف السابق– فهو استخدام هذه النسبة كأداة لتنظيم والتحكم فى حجم الائتمان، فاشتراط حد أدنى من الأصول السائلة كنسبة من مجموع الودائع يعنى عدم استطاعة البنك التصرف فى هذه الأصول بإعادة خصمها لدى البنك المركزى للحصول على موارد نقدية. ومن ثم، فإن رفع هذه النسبة يؤدى إلى تجميد مزيد من هذه الأصول، وبالتالى تقييد لمقدرة البنك على منح الائتمان وتخفيض هذه النسبة، يحرر جزءا من هذه الأصول، وبالتالى يمكن للبنك التجارى عن طريق إعادة خصمها لدى البنك المركزى أن يحصل على موارد نقدية اضافية ومن ثم يستطيع أن يتوسع فى منح الائتمان(٩٥). هذا وقد جاء فى أحدث نشرة للبنك المركزى بشأن نسبة السيولة مايلى:

أولاً : تلتزم كل من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال– فيما عدا بنك التعمير والإسكان– بالاحتفاظ بنسبة للسيولة بالجنيه المصرى حدها الأدنى ٢٠٪ ونسبة للسيولة بالعملات الأجنبية حدها الأدنى ٢٥٪ وفقا للمكونات الآتية(٩٦) .

١ - نسبة السيولة بالجنيه المصرى:

مكونات البسط :

(أ) نقدية :

(ب) الفائض من الأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزى عن متطلبات الحد الأدنى لنسبة الاحتياطى.

(جـ) شيكات وحوالات وكوبونات أوراق مالية تحت التحصيل .

(د) أذون على الخزانة .

(هـ) أوراق الحكومة المصرية القابلة للتداول مع البنك المركزى.

(و) أوراق تجارية مخصومة تستحق الدفع خلال ٣ شهور وتحمل توقيعين تجاريين على الأقل.

(ز) صافى المستحق على البنوك فى مصر «بعد إجراء المقاصة بين إجمالى المبالغ المستحقة على البنوك فى مصر والمبالغ المستحقة لها».

ويستبعد من بسط النسبة القروض التى يحصل عليها البنك بضمان الأصول السابقة.

مكونات المقام :

(أ) شيكات وحوالات اعتماد دورية مستحقة الدفع.

(ب) صافى المستحق للبنوك فى مصر.

(جـ) المستحق للبنوك فى الخارج .

(د) ودائع العملاء «شاملة المحصل كغطاء للاعتمادات المستندية» .

(هـ) ٥٠٪ من القيمة غير المغطاة نقدا من خطابات الضمان المصدرة.

٢ نسبة السيولة بالعملات الأجنبية:

مكونات البسط :

(أ) ذهب ونقدية .

(ب) أرصدة لدى البنك المركزى. «لاتتضمن الإيداعات فى إطار نسبة الـ١٥٪ من الودائع بالعملات الأجنبية، وكذا نسبة الـ٣٪ الخاصة بالسوق المصرفية الحرة».

(جـ) شيكات وحوالات وكوبونات أوراق مالية تحت التحصيل.

(د) أوراق تجارية مخصومة تستحق الدفع خلال ٣ شهور وتحمل توقيعين تجاريين على الأقل.

(هـ) صافى المستحق على البنوك فى مصر .

(و) أرصدة لدى البنوك فى الخارج .

ويستبعد من البسط القروض التى يحصل عليها البنك بضمان الأصول السابقة، كما يستبعد من كل من البسط والمقام غطاء الاعتمادات المستندية التى تحتفظ بها البنوك لدى مراسليها فى الخارج لهذا الغرض.

مكونات المقام :

(أ) شيكات وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع .

(ب) صافى المستحق للبنوك فى مصر.

(جـ) المستحق للبنوك فى الخارج .

(د) ودائع العملاء .

(هـ) ٥٠٪ من القيمة غير المغطاة نقدا من خطابات الضمان المصدرة.

ثانيا : تحتسب النسبة على أساس المتوسط اليومى لأيام العمل الفعلية خلال الشهر.

رابعا : سياسة السوق المفتوحة :

وتعنى قيام البنك المركزى من تلقاء نفسه ببيع أو شراء السندات والأوراق المالية الحكومية فى سوق الأوراق المالية، ولهذا تحتفظ البنوك المركزية بمحفظة ضخمة من الأوراق والسندات الحكومية المتفاوتة الآجال وتعتبر هذه الأداة من أهم أدوات البنك المركزى فى تنظيم والتحكم فى حجم الائتمان(٩٧).

ونجاح هذه السياسة للتأثير فى حجم الائتمان يتطلب وجود سوق مالية واسعة وقدر مناسب من الأوراق المتداولة بحيث يتوافر لدى البنك المركزى إمكانيات البيع والشراء على نطاق يؤثر فى كمية الائتمان(٩٨). وتتخذ ميكانيكية استخدام هذه الأداة التسلسل المبسط التالى:

فى أوقات الكساد، يعمل البنك المركزى على زيادة عرض النقود وتشجيع التوسع فى الائتمان لرفع مستوى النشاط الاقتصادى، ومن ثم يقوم البنك المركزى بالدخول كمشترى فى سوق الأوراق المالية وبالتالى يزيد عرض النقود وتزداد الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية وتؤدى هذه الزيادة إلى زيادة مقدرة البنوك على خلق الائتمان ومن ثم يزداد الانفاق النقدى فيزداد الإنتاج والتشغيل ويرتفع مستوى النشاط الاقتصادى.

- أما فى أوقات التضخم فيدخل البنك المركزى سوق الأوراق المالية كبائع وفى هذه الحالة يقل عرض النقود وتنخفض الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية مما يؤدى إلى تقييد منح الائتمان ومن ثم ينقص العرض الكلى للنقود ويقل الانفاق النقدى. وينخفض الطلب الكلى فينخفض مستوى النشاط الاقتصادى بدرجة تسمح بالتخفيف من حدة التضخم وشيوع حالة نسبية من الاستقرار الاقتصادى(٩٩).

خامسا : وضع ضوابط للتوسع الائتمانى:

اتجه البنك المركزى إلى استخدام ضوابط للتوسع الائتمانى كحق خوله القانون لتحديد سقوف القروض بالعملات المحلية التى تقدمها البنوك التجارية، واعمالا للاتفاقيات المتعاقبة مع صندوق النقد الدولى فى إطار برامج التثبيت وخطابات النوايا منذ عام ١٩٧٤.

ولقد لجأ البنك المركزى إلى استخدام السقوف الائتمانية كنوع من أساليب الرقابة النوعية فى محاولة للتوصل إلى الحدود المستهدفة للتوسع الائتمانى والحد من الائتمان الموجه لقطاع التجارة والذى تزايد بشكل ملحوظ منذ منتصف السبعينات، ومنذ ذلك الحين والبنك المركزى درج على اتباع هذه السياسة بأشكال مختلفة(١٠٠).

سادسا : ممارسة وظيفة المقرض الأخير:

وهذا يعنى أن يقبل البنك المركزى مسئولية مواجهة الطلبات المعقولة لتوفير الأصول المالية للبنوك التجارية بطريق مباشر أو غير مباشر، فتلك الوظيفة للبنك المركزى ظهرت من وظيفة اعادة الخصم فى أوقات الطوارىء(١٠١).

بمقتضى هذا الدور يلتزم البنك المركزى بمد يد المساعدة للبنوك التجارية فى أوقات الضيق المالى، إذا ما عجزت أرصدتها النقدية عن مقابلة طلبات الدفع نقدا. وتتم هذه المساعدة بتقديم قروض قصيرة الأجل مباشرة البنوك بضمان ما لديها من أوراق مالية أو بإعادة خصم هذه الأوراق أو باستخدام الوسيلتين معا(١٠٢).

وهذه القروض التى يقدمها البنك المركزى باعتباره المقرض الأخير للبنوك تتم عن طريق

سعر الفائدة. حيث يتقاضى البنك المركزى سعر فائدة أعلى من سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل وذلك كشرط مقيد لاستخدام هذه الوسيلة حتى لا تستغلها البنوك التجارية فى توسع ائتمانى غير مرغوب فيه(١٠٣).

والحقيقة أن البنك المركزى باعتباره بنك البنوك ـ لا يحقق فقط هدف تسهيل تسوية المدفوعات بين مختلف المؤسسات النقدية، وهدف ضمان حد أدنى من سيولة الجهاز المصرفى وانما يمقتضى وظيفة المقرض الأخير، فإنه يحافظ أيضا على استقرار النظام المصرفى بصفة عامة حيث يلعب الاحتياطى النقدى الذى يحتفظ به البنك المركزى دورا هاما فى مساعدته فى القيام بهذا الدور الهام فضلا عن كونه المحتكر الوحيد لإصدار النقد(١٠٤).

سابعا : الإقناع الأدبى :

وهو يعنى ما للبنك المركزى من تأثير أو سلطان أدبى على البنوك، أى مقدرته على اقناعها باتباع سياسات تتفق مع ما يريد تحقيقه من أهداف فى السياسة الائتمانية، ويعتمد البنك المركزى على مركزه الأدبى فى القيام بهذا التأثير باعتباره بنك البنوك والمقرض الأخير لها.

وقد يتخذ الإقناع شكل تبادل فى الرأى، أو يتم من خلال تصريحات أو أوامر يتوجه بها البنك المركزى للبنوك التجارية بما يجب عليها اتباعه. وفى العادة فإن البنوك تسير فى دلك وفقا لرغبات البنك المركزى .ومن الملاحظ أن أداة الإقناع الأدبى هذه قد تؤدى إلى آثار كمية وآثار نوعية أو كليهما(١٠٥).

ثامنا : الرقابة النوعية :

وقد يجد البنك المركزى فى بعض الحالات ضرورة للتدخل بصورة صريحة وحازمة للتأثير على حجم الائتمان والتحكم فى اتجاهاته وذلك عن طريق اصدار التعليمات والأوامر المباشرة للبنوك التجارية.

يختلف هذا الأسلوب عن وسيلة الإقناع الأدبى فى أن هذه الأوامر تكون ملزمة للبنوك التجارية ولايمكن أن تتجاهلها وإلا وتعرضت لبعض أنواع العقوات التى يفرضها عليها البنك المركزى.

وتتمثل الأوامر فى تحديد حد أقصى للقروض التى تمنحها البنوك التجارية أو فى تحديد حد أدنى للقروض الممنوحة لنوع معين من أنواع الأنشطة الاقتصادية بغرض التوسع فيه أو الامتناع عن منح قروض لانشطة معينة أو الحد منها، أو إجبار البنوك على توجيه جزء من مواردها نحو أنواع من الاستثمارات(١٠٦).